اليوم.. عودة موظفي القطاع العام لمقرات عملهم في السعودية

أعلنت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية في السعودية، أن اليوم الأحد موعد عودة موظفي القطاع العام كافة لمقرات العمل مع الالتزام بتطبيق البروتوكولات الوقائية من فيروس كورونا.

وحددت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، عدداً من الشروط لعودة جميع الموظفين لمقار عملهم، تقتضي بأن يستمر حضور الموظفين وفق الدوام المرن، واستمرار تعليق البصمة، واستمرار عمل الفئات الأكثر عرضة لخطر الإصابة عن بُعد، وفقاً لتصنيف المركز الوطني للوقاية من الأمراض ومكافحتها.

وسمحت الوزارة لرئيس الجهة الحكومية أو من يفوضه بتطبيق العمل عن بُعد لعدد من موظفي الجهة على ألا تتجاوز نسبتهم 25% من إجمالي الموظفين، على أن تمكّن الجهة مَن يعملون عن بُعد من أداء مهامهم.

يشار إلى أن وزارة الموارد البشرية سمحت بعودة موظفي القطاع العام لمقرات العمل بنسبة 50% اعتباراً من 8 شوال الماضي، ثم زادت النسبة إلى 75% منذ 29 من الشهر نفسه.

إلى ذلك يتضمن نظام الدوام المرن أن يكون حضور الموظفين لمقر العمل على ثلاث مجموعات كالتالي: المجموعة الأولى تبدأ عملها من الساعة 7:30 صباحاً، والثانية تبدأ من الساعة 8:30 صياحاً، أما الثالثة فتبدأ العمل من الساعة 9:30 صباحاً.

ويعود أكثر من 6 ملايين طالب وطالبة في السعودية، الأحد، في مستهل عام دراسي استثنائي في ظل جائحة كورونا لمواصلة رحلتهم التعليمية عن بُعد تحت شعار «مدرستي في بيتي».

وأكملت وزارة التعليم جميع استعداداتها وخططها التعليمية، من خلال توفير جميع الكتب الدراسية وضمان آلية توزيعها للطلاب والطالبات وفق إجراءات احترازية داخل المدرسة، إلى جانب تهيئة «منصة مدرستي» للتعليم عن بُعد، متضمنةً جميع الأدلة الاسترشادية للاستخدام من قبل الطلاب والطالبات وأولياء أمورهم، والمعلمين والمعلمات، وقادة المدارس والمشرفين التربويين. AA كما هيأت وزارة التعليم 23 قناة تعليمية (عين الفضائية) لبث الدروس وفق جدول دراسي، من بينها ثلاث قنوات للتربية الخاصة، وأرشفتها في (يوتيوب) للرجوع لها في أي وقت، حيث يمكن للطالب الذي لا يتوفر لديه جهاز ذكي أو خدمة إنترنت تلقي دروسه من خلال قنوات عين على التردد (عربسات: 12437 / عمودي 27500).

ويستفيد من منصة مدرستي أكثر من ستة ملايين طالب وطالبة في أكثر من 250 ألف فصل افتراضي يومي، إلى جانب 525 ألف معلّم ومعلّمة، وأولياء الأمور، وقادة المدارس، والمشرفون التربويون، حيث يتفاعلون في رحلة تعليمية متعددة المسارات، والمهام، والأدوار.

طالب بجلسة علنية

حكومة الوفاق الليبية توقف وزير الداخلية وتحيله للتحقيق

فتحي باشاغا

أوقف المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني الليبية وزير الداخلية فتحي باشاغا عن العمل احتياطيا، مع مثوله للتحقيق في أجل أقصاه 72 ساعة على خلفية الاحتجاجات التي شهدتها العاصمة طرابلس الأيام الماضية.

وبرر المجلس الرئاسي قراره بالقول إن التحقيق مع باشاغا سيكون بشأن التصريح والأذونات وتوفير الحماية اللازمة للمتظاهرين، والبيانات الصادرة عنه حيال هذه المظاهرات التي شهدتها طرابلس ومدن عدة خاضعة لسلطات حكومة الوفاق. وكلف المجلس الرئاسي وكيل وزارة الداخلية خالد مازن بتسيير الوزارة إلى حين الانتهاء من التحقيق مع باشاغا.

كما أعلن المجلس الرئاسي تكليفه قوة مشتركة تابعة لغرفة عمليات المنطقة العسكرية الغربية بضبط الأمن داخل العاصمة، بالتنسيق مع وزارة الداخلية والأجهزة الأمنية الأخرى.

وسارع الوزير إلى إعلان امتثاله للقرار، مطالبا بأن تكون جلسة التحقيق علنيّة ومتلفزة، وقال في بيان «أتشرف باستعدادي للمثول للتحقيق وكشف الحقائق كما هي، دون مجاملة ولا مواربة».

وطالب بأن تكون جلسة المساءلة والتحقيق علنية ومنقولة إعلاميا على الهواء مباشرة لإبراز الحقائق أمام الشعب الليبي، مذكرا باعتراضه السابق على التدابير الأمنية الصادرة عن جهات مسلحة لا تتبع وزارة الداخلية «وما نجم عنها من امتهان لكرامة المواطن وحقوقه وإهدار دمه».

وكان باشاغا أعلن أن الاعتداء على المتظاهرين تم من قبل مجموعة مسلحة، منددا بخطف بعض المتظاهرين والتسبّب في حالة من الذعر بين المواطنين. وخلال الأسبوع الماضي، شهدت العاصمة طرابلس ومدن ليبية عدة مظاهرات مناهضة للفساد ومطالبة بتوفير الخدمات العامة مثل الكهرباء وغيرها، وقد أعلن رئيس المجلس الرئاسي فايز السراج، في خطاب متلفز بالتزامن مع اندلاع المظاهرات عزمه إجراء تعديلات وزارية عاجلة بعيدا عن الإرضاءات والمحاصصة.

واشنطن توقف المساعدات لإثيوبيا بسبب سد النهضة

وافق وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو على وقف المساعدات الخارجية لإثيوبيا بسبب سد النهضة، فيما قال مسؤولون إن التخفيضات لن تؤثر على تمويل الولايات المتحدة للإغاثة الإنسانية الطارئة أو المساعدات الغذائية أو البرامج الصحية.

فيبدو أن الأحداث تجري بما لا تشتيه دول المصب.. ثمة ما تخشاه مصر والسودان من مصير حصصها المائية في النيل، في ظل مفاوضات لا جديد فيها بالنسبة للقاهرة. غير أن التطور المهم جاء من الولايات المتحدة، علّه يفتح ثغرة في جدار مفاوضات السد الإثيوبي الكبير.

فوفق القرار فإن أديس أبابا قد تُحرم من نحو 130 مليون دولار مساعدات خارجية أميركية، كخطوة تهدف واشنطن إلى وضع حدّ للمواجهة بين إثيوبيا والدول الأخرى المعارضة لبناء سد النهضة.

الخطوة الأميركية الأخيرة قد تؤجج التوترات في العلاقات بين أديس أبابا وواشنطن، ليس هذا فحسب ربما قد تواجه أيضا معارضة داخلية حيث الكونغرس.

مسؤول أميركي بدا متفائلا، إذ يرى أن هناك تقدما، وطريقا قابلا للتطبيق في ملف السد، المسؤول بحسب «فورين بوليسي» أكد أن واشنطن تسعى للمساعدة في تسهيل التوصل لاتفاق يحقق التوازن بين مصالح الدول الثلاث.

يونيفيل باقية في لبنان

مجلس الأمن يُقر تغييرات على تعداد الجنود والآليات العسكرية ونطاق التحرك

جدّد مجلس الأمن الدولي تفويض قوّة الأمم المتّحدة المؤقّتة في لبنان (يونيفيل) لسنة واحدة، وخفّض تعدادها في ذات الوقت، مطالبا بيروت بتسهيل الوصول إلى أنفاق تعبر الخطّ الأزرق الذي يفصل لبنان وإسرائيل. وأوضح دبلوماسيّون أنّ المجلس تبنّى بإجماع أعضائه الـ15 مشروع القرار الذي صاغته فرنسا.

وجاء في قرار المجلس أنّه «إقرارًا منه بأنّ يونيفيل طبّقت ولايتها بنجاح منذ العام 2006، ما أتاح لها صون السّلام والأمن منذ ذلك الحين» فإنّ المجلس «يُقرّر خفض الحدّ الأقصى للأفراد من 15 ألف عسكري إلى 13 ألفًا».

ودعا القرار «حكومة لبنان إلى تسهيل الوصول السريع والكامل ليونيفيل إلى المواقع التي تريد القوّة التحقيق فيها، بما في ذلك كلّ الأماكن الواقعة شمال الخط الأزرق (الذي يفصل لبنان عن إسرائيل) والمتّصلة باكتشاف أنفاق» عام 2019 «تسمح بعمليّات توغّل في إسرائيل».

يشار إلى أن يونيفيل شكلت عام 1978، وتقوم بدوريات على الحدود الجنوبية للبنان مع إسرائيل والمعروفة بالخط الأزرق. وتمّ تعزيز هذه القوات 2006 بعد حرب بين إسرائيل وحزب الله استمرّت 33 يومًا، وانتهت بصدور القرار الدولي 1701 الذي أرسى وقفًا للأعمال الحربيّة وعزّز من انتشار يونيفيل ومهمّاتها إذ كلّفها بمراقبة وقف الأعمال الحربيّة بالتنسيق مع الجيش اللبناني.

وكانت الولايات المتّحدة التي تدعم إسرائيل بالكامل دفعت منذ بداية الصّيف باتّجاه خفض عدد يونيفيل، وإتاحة الوصول إلى هذه الأنفاق التي يُنسَب إنشاؤها إلى حزب الله الموالي لإيران والواسع النفوذ في الجنوب اللبناني.

ونددت واشنطن في الآونة الأخيرة بعدم تمكّن الأمم المتّحدة من الوصول إلى مداخل تلك الأنفاق من الجانب اللبناني. وفي خضمّ الأزمة الاقتصاديّة والسياسيّة التي يشهدها لبنان، طالبت السلطات اللبنانيّة بتمديد مهمّة الأمم المتحدة بدون أيّ تغيير عليها، في موقفٍ يتناغم مع مطلب حزب الله.

ودعا قرار مجلس الأمن الأمَين العام للأمم المتّحدة أنطونيو غوتيريش إلى «وضع خطّة مفصّلة، مع مواعيد وآليّات محدّدة» بالتّنسيق مع لبنان والدول المساهمة بقوّات، وذلك بهدف تحسين أداء يونيفيل.

وكان غوتيريش دعا في تقرير إلى أن تكون يونيفيل «أكثر مرونةً وأكثر قدرة على الحركة». وقال «تكييف وضع يونيفيل ليتناسب مع بيئتها التشغيليّة والتحدّيات الحاليّة والمستقبليّة يتطلّب إنشاء قوّة أكثر مرونة وقدرة على الحركة على وجه الخصوص».

وأضاف «ناقلات الجند المدرّعة القياسيّة ليست مناسبة تماماً للمناطق المزدحمة والشوارع الضيّقة والتضاريس الجبلية. إنّها تحتاج إلى مركبات أصغر مثل المركبات التكتيكية الخفيفة العالية الحركة». وشدّد غوتيريش على أنّ تزويد يونيفيل بمعدّات أخفّ وزناً من شأنه أن يحدّ من العراقيل التي تواجه تنقّلات هذه القوة وتحرّكاتها.

ولفت الأمين العام إلى أنّه من المفيد أيضاً ليونيفيل أن تتمتّع بـ«قدرة استطلاع محسّنة، من خلال استبدال وظائف المشاة الثقيلة التي تخدم الأنشطة اليومية، بمهمّات استطلاع».

وفي توصياته، دعا غوتيريش أيضاً إلى بناء أبراج مراقبة، وإلى استفادة يونيفيل من التقنيات الحديثة، ولا سيّما جمع البيانات وتحليلها وتبادلها.

ولفت في تقريره إلى أنّ عمليات المراقبة والاستطلاع، التي تقوم بها يونيفيل حالياً بواسطة كاميرات المراقبة وأجهزة الاستشعار وأنظمة المراقبة المتحَكّم بها عن بُعد، يمكن أن يتمّ تعزيزها من خلال تزويد القوة الأممية بكاميرات حرارية ومناظير متطوّرة وطائرات بلا طيار، ولا سيّما لمراقبة الخط الأزرق الذي يقوم مقام خط الحدود بين لبنان وإسرائيل.

وطلب مجلس الأمن من الأمين العام الأممي تقديم العناصر الأولى من خطّته في غضون 60 يومًا. ودان المجلس في قراره «كلّ الانتهاكات للخط الأزرق، جوّاً وبرّاً» داعيا جميع الأطراف إلى «احترام وقف الأعمال العدائية». ودعا القرار غوتيريش إلى تقديم تقارير سريعة ومفصّلة بشأن الانتهاكات للسيادة اللبنانيّة، والقيود التي تعوق تحرّكات قوّات يونيفيل.

اليمن.. مظاهرات في سقطرى وتعز والحكومة تحذر من حرب في أبين

خرجت مظاهرات في سقطرى وتعز للمطالبة بإنهاء الوجود الإماراتي في اليمن، وللتنديد بالتطبيع الإماراتي مع إسرائيل، بينما اعتبر أحمد بن دغر مستشار الرئيس اليمني أن التحشيد للحرب في أبين ليس حلا.

وخرج المتظاهرون من مساجد عدة في محافظة أرخبيل سقطرى، وشارك معهم مواطنون من منطقة قعرة جنوب غربي الأرخبيل، حيث رفعوا شعارات دعت إلى إنهاء الوجود الإماراتي ضمن التحالف الذي تقوده السعودية، لاستعادة الشرعية.

ودعا المتظاهرون إلى سرعة تنفيذ اتفاق الرياض وإعادة الشرعية وجميع ممتلكات الدولة، وأن تبقى سقطرى خالية من المظاهر المسلحة. كما ندد متظاهرون في ساحة الحرية بمدينة تعز اليمنية بدور الإمارات في بلادهم، وطالبوا بإنهاء وجودها في التحالف، تزامنا مع الذكرى السنوية الأولى للمجزرة التي ارتكبها سلاح الجو الإماراتي ضد قوات الجيش اليمني في مدخل عدن الشرقي، وراح ضحيتها نحو 300 ضابط وجندي.

وطالب المتظاهرون بعودة الرئيس عبد ربه منصور هادي والحكومة الشرعية إلى البلاد، وإدارة معركة تحرير ما تبقى من المحافظات بيد جماعة الحوثي من الداخل.

وتلبية لدعوة الهيئة الشعبية لمناصرة فلسطين، رفع المحتجون في مناطق عدة بمحافظة تعز شعارات مثل «الأقصى أرض الأحرار.. المطبع باع الدار»، و«التفريط بفلسطين تفريط بالكرامة والوجود».

ومن جهتها، أحيت قيادة اللواء 115 مشاة في الجيش اليمني ذكرى حادثة القصف الإماراتي في منطقة العلَم بين محافظتي عدن وأبين قبل عام، وطالب المشاركون بمتابعة قضية القتلى والجرحى ورعاية أُسرهم من جانب وزارة الدفاع والحكومة اليمنية.

وكانت تلك المجزرة قد وقعت أثناء استعداد قوات الإمارات لدخول العاصمة المؤقتة عدن، لترجيح كفة المجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم من قبلها.

توتر في أبين

في سياق آخر، قال أحمد بن دغر على تويتر إن التحشيد في محافظة أبين من طرف القوات الحكومية والمجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم إماراتيا، لن يكون حلا للأزمة، معتبرا أن الحرب إذا اندلعت فلن ينتصر فيها أي طرف.

وأضاف بن دغر «بدلاً من الهزيمة دعونا ننتصر بالسلام.. علينا أن نحمل أنفسنا على تنفيذ ما اتفقنا عليه (في اتفاق الرياض) فقط».

وأعلن المجلس الانتقالي تعليق مفاوضاته مع الحكومة بشأن تنفيذ اتفاق الرياض، بسبب «عدم التزام القوات الحكومية بوقف إطلاق النار المتفق عليه» حسب قوله، لكن علي محسن صالح الأحمر نائب الرئيس أكد أمس «حرص الحكومة على تنفيذ اتفاق الرياض وفق الأطر الزمنية المحددة، دون إعاقة أو تعطيل».

قصف ومعارك

وفي شمال اليمن، أفادت مصادر أمنية بمقتل 4 جنود يمنيين وإصابة نحو 20 آخرين، جراء إطلاق جماعة الحوثي صاروخا باليستيا، على معسكر لقوات الأمن الخاصة التابعة للحكومة في محافظة مأرب. وتزامن ذلك مع إعلان التحالف الذي تقوده السعودية اعتراض طائرة مسيرة مفخخة أطلقتها جماعة الحوثي باتجاه المنطقة الجنوبية للسعودية.

يأتي ذلك في الوقت الذي تدور فيه معارك عنيفة جنوب غرب مأرب، على الحدود مع محافظة البيضاء التي تسيطر عليها جماعة الحوثي.

الإمارات تلغي قانون مقاطعة إسرائيل وتسمح بتبادل تجاري

أعلنت دولة الإمارات إلغاء قانون مقاطعة إسرائيل، والسماح بعقد اتفاقيات تجارية مع هيئات أو أفراد إسرائيليين.

وأصدر الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة مرسوماً بقانون اتحادي رقم (4) لعام 2020 بإلغاء القانون الاتحادي رقم (15) لسنة 1972 في شأن مقاطعة إسرائيل والعقوبات المترتبة عليه، وذلك في أعقاب الإعلان عن معاهدة السلام مع إسرائيل.

يأتي المرسوم بالقانون الجديد ضمن جهود دولة الإمارات لتوسيع التعاون الدبلوماسي والتجاري مع إسرائيل، ومن خلال وضع خريطة طريق نحو تدشين التعاون المشترك، وصولاً إلى علاقات ثنائية من خلال تحفيز النمو الاقتصادي، وتعزيز الابتكار التكنولوجي.

ويمكن في أعقاب إلغاء قانون مقاطعة إسرائيل للأفراد والشركات في الدولة عقد اتفاقيات مع هيئات أو أفراد مقيمين في إسرائيل أو منتمين إليها بجنسيتهم أو يعملون لحسابها أو لمصلحتها أينما كانوا، وذلك على الصعيد التجاري أو العمليات المالية أو أي تعامل آخر أياً كانت طبيعته.

كما سيتم السماح بدخول أو تبادل أو حيازة البضائع والسلع والمنتجات الإسرائيلية بكافة أنواعها في الدولة والاتجار بها.

وكان متحدث باسم طيران «العال» الإسرائيلية، أكد الجمعة، أن الشركة سَتُسيّر يوم الاثنين، أول رحلة لناقلة تجارية من إسرائيل إلى الإمارات العربية المتحدة، مع مضي البلدين قدماً في اتفاق لتطبيع العلاقات، حسب وكالة «رويترز».